تمهيد الفصل الثاني:

من الأهداف الرئيسية لتقييم أداء البنوك التجارية والرقابة عليها هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد. إن تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديه القدرة والكفاءة الادارية التي تمكنه من ادارة أصوله وخصومه بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من الربحية.

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي تأخذ هذه المعايير في الاعتبار المؤشرات المذكورة أعلاه بهدف تقييم أداء البنوك، ومن ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها. ومن أهم هذه المعايير نجد معيار **camels** وهو معيار يستخدم لتقييم أداء البنوك التجارية.

المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي CAMELS

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية ويتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى تطبقها البنوك المركزية وهي ما يطلق عليها بنظام التقييم المصرفي **CAMELS**، حيث يعطي هذا النظام كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية خاصة بظروف البنك المالية والتشغيلية وتتمثل هذه العناصر في كفاية رأس المال، نوعية الأصول، كفاءة الإدارة، نوعية ومستوى الإيرادات، السيولة، ودرجة الحساسية لمخاطر السوق وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بعين الاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطره الكلية.

المطلب الأول: نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي CAMELS[1]:

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار camels كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا

[1]- يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، جامعة الأغواط، مجلة الباحث العدد 2012/10، ص207.

من قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار **CAMELS** ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول امكانية نشر نتائج تحليل معيار **CAMELS** للجمهور ما بين مؤيد ومعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

المطلب الثاني: ماهية نظام التقييم المصرفي CAMELS ومراحل تطوره

نظام التقييم المصرفي **camels** يتكون من ست مؤشرات أساسية وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، إدارة الربحية، جود الإدارة، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

الفرع الأول: تعريف معيار camels

التعريف الأول :" نظام التقييم المصرفي **CAMELS** هو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو يعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة -ON-SITE SUPERVISION التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها"[2].

التعريف الثاني: " نظام التقييم المصرفي **CAMELS** هو أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية بشكل موحد، وكذلك تسمح بتحديد المؤسسات التي تحتاج لاهتمام خاص"[3].

[2]- مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري **CAMELS** و **CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، بنك السودان المركزي، العدد 35-2005 ، ص 3.
[3]- أحمد نورالدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، دراسة حالة بنك فلسطين، ص 95.

التعريف الثالث: "نظام التقييم المصرفي **CAMELS** هو مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، حيث يعتبر إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني"[4]..

وعملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار **camels** والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل في العناصر التالية:

- كفاية رأس المال **Capital Adequacy**
- جودة الأصول **Asset Quality**
- جودة الإدارة **Management Quality**
- إدارة الربحية **Earning Management**
- درجة السيولة **Liquidity Position**
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق **Sensitivity to Market RIsk**

الفرع الثاني: مراحل تطور نظام التقييم المصرفي CAMELS

لقد مر معيار**CAMELS** بمرحلتين قبل أن يصبح بهذا الشكل وتتجسد المرحلتين في: معيار CAEL ومعيار CAMEL

1- معيار CAEL

1-1- تعريف معيار CAEL:

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

1-2- مميزات معيار CAEL:

تتمثل أهم مميزات معيار CAEL فيما يلي:

1-2-1- يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة **CAMEL** وبالتالي فهو مكمل لمعيار **CAMEL** وليس بديل له.

[4]- شوقي بورقيبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** جامعة فرحات عباس سطيف، **2010-2011، ص 72.**

2-2-1- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير **CAMEL** نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف بمعني خلال تلك الفترة.

3-2-1- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

2- معيار *CAMEL* :

2-1- تعريف معيار CAMEL:

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار **CAMEL** أكثر من معيار **CAEL**، والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

- **كفاية رأس المال (CAPITAL ADEQUACY):** يرمز الحرف **C** لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر.
- **جودة الأصول (ASSET QUALITY):** يرمز الحرف **A** لجودة المنتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها.
- **الإدارة (MANAGEMENT):** يرمز الحرف **M** للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي.
- **الربحية (EARNINGS):** يرمز حرف **E** فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال.
- **السيولة (L IQUIDITY):** حرف **L** يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة[5].

2-2- أسس التقييم وفق معيار CAMEL:

[5] -مالك الرشيد أحمد- مرجع سبق ذكره- ص4.

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الخمسة المكونة لمعيار **CAMEL** ، يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

كما سبق الإشارة إليه فقد بدأ استخدام معيار **CAMEL** في عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي)، وكانت كل جهة قبل هذا التاريخ تمارس التفتيش تكتب تقريرها بطريقة تختلف عن الجهة الأخرى الأمر الذي صعب من إحداث تنسيق وتكامل للأدوار الرقابية بين تلك الجهات ومن ثم الوصول لنتائج ملموسة، ولذلك نشأت الحاجة لتوحيد المعايير المستخدمة في معيار واحد يسهل مقارنة النتائج.

3-2- كيفية استخدام معيار CAMEL في قياس أداء البنوك وتصنيفها:

تم تطوير معيار **CAMEL** بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامة الثانية للمعيار حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

المطلب الثالث: متطلبات نظام التقييم المصرفي camels ومميزاته وسلبياته

أولا: متطلبات نظام التقييم المصرفي camels

يتطلب نظام التقييم المصرفي **camels** إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة واجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الصروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع أخذ اجراء التصفية الاجبارية أو إعادة تنظيم المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتفادي هذه المشاكل.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 و2) فهي سليم بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أما التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

ولتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادة لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

والجدول الموالي يوضح تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي **camels**:

جدول رقم (2-3)

تصنيف البنوك وفق معيار camels

التصنيف	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1	***قوي***	الموقف سليم من كل النواحي	**لا يتخذ أي إجراء**
2	***مرضي***	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	**معالجة السلبيات**
3	***معقول***	يظهر عناصر الضعف والقوة	**رقابة ومتابعة لصيقة**
4	***هامشي***	خطر قد يؤدي إلى الفشل	**برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية**
5	*غير مرضي*	**خطير جدا**	**رقابة دائمة– إشراف**

المصدر: مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي العدد 35، 2005، ص5.

أما فيما يخص التقييم النهائي للبنك حسب المعايير الست (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة والربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق) فالتقييم النهائي لأداء البنك يكون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4)

درجات التقييم النهائي للبنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	درجة التصنيف	درجات التقييم النهائي	موقف البنك
1	***قوي***	1 – 1.4	الموقف سليم من كل النواحي
2	***مرضي***	1.5 – 2.4	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور
3	***معقول***	2.5 – 3.4	يظهر عناصر الضعف والقوة
4	***هامشي***	3.5 – 4.4	خطر قد يؤدي إلى الفشل
5	***غير مرضي***	4.5 - 5	خطير جدا

المصدر: مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي العدد 35، 2005، ص7.

ثانيا: **خصائص ومميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS:**

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم المصرفي **CAMELS** في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي في الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل[6]؛
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول(من خلال المؤشرات)؛
- يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها[7].

ثالثا: : سلبيات معيار CAMELS

لكن رغم هذه المميزات فإن تنفيذ نظام **(CAMELS)** يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسية تقترن بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف، ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلا يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطر عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الاستحقاقات والايرادات والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير، وأخيرا فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها[8].

المبحث الثاني :تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار كفاية رأس المال، جودة الأصول والربحية

يتكون نظام التقييم المصرفي **CAMELS** من ستة مؤشرات أساسية لتحليل وضعية المؤسسات المالية وتشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإيرادات والربحية، التمويل والسيولة، سلامة الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق، حيث يقوم المنظمون الفيدراليون والرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام بتقييم الحالة المالية العامة لكل بنك وتحديد المخاطر التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي يقومون بها لإعداد التقارير الدورية ويقومون بتصنيف البنك وفقا لنظام ترتيب موحد والذي يحتوي على العناصر الستة التي تم ذكرها.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى كيفية تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معيار كفاية رأس المال، جودة الأصول والربحية.

---

[6]- عبد النبي اسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية**، مجلة جامعة اسيوط مصر، 2008، ص08.

[7]-مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6، 2008، ص120.

8-د- عمرو هشام محمد، **دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الاقتصادية**، مجلة دراسات اقتصادية ، مجلة الباحث، بيت الحكمة، ، بغداد، العدد 24، 2010، ص 22-23.

المطلب الأول: تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال اعسار البنك. أي هي الرصيد الصافي للبنك بمعنى الرفق بين قيمة استعمالاته(موارده) والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق موارده على التزاماته. كما تعرف **ملاءة** البنك باحتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته[9]، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية للأصول إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

1- **مفهوم رأس مال البنك:** يعرف رأس المال الخاص بأنه مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين في بداية حياة البنك وأي اضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق، أو هي مجموع الأموال التي يحصل عليها من أصحابه عند البدء بتأسيسه أو تكوينه اضافة إلى احتياطاته وأرباحه التي احتجزها على مر السنين، ويمكن تعريف رأس المال من خلال المعادلة التالية:

رأس المال الخاص = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة

2- مكونات رأس المال حسب لجنة بازل الأولى

يتكون رأس المال حسب لجنة بازل من شريحتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي:

2-1- **رأس المال الأساسي:** ويشمل حقوق المساهمين الدائمة العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبدون الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة، وتشمل العديد من العناصر وهي:

2-1-1- **رأس المال المدفوع**: وهو المبلغ الذي يُدفع فعلا للبنك من قبل المساهمين ، وينتج هذا الصنف من رأس المال عندما تسمح اللوائح للمساهمين دفع مساهماتهم على أقساط، فالأقساط التي تدفع فعلا تسمى رأس مال مدفوع والباقي يسمى رأس مال غير مدفوع، وهو بالتأكيد سيدفع في المستقبل ولكن نظرا إلى أنه لم يدفع في الوقت الذي تعد فيه قائمة المركز المالي فلا يعتبر إلا رأس المال المدفوع . ورأس المال المدفوع هذا إما أن يكون في شكل أسهم عادية أو في شكل أسهم ممتازة، والأسهم الممتازة بدورها تنقسم إلى أسهم ممتازة غير دائمة ذات الأرباح المتراكمة والأسهم الممتازة ذات الأرباح غير المتراكمة[10]. ويمكن توضيح الفرق بينها في الجدول التالي:

---

[9]-طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، الطبعة الثانية، ص 95.

10- الطيب لحيلح، **كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005، ص3.

الجدول رقم (2-5)

عناصر الاختلاف بين أنواع الأسهم

الرقم	عنصر الاختلاف	السهم العادي	السهم الممتاز الدائم ذو الأرباح غير المتراكمة	السهم الممتاز غير الدائم ذو الأرباح المتراكمة
1	شكل العائد	نسبة من الأرباح	نسبة من الأرباح	نسبة من قيمة السهم
2	الحصول على الربح	في حالة قرار توزيع الأرباح فقط	في حالة قرار توزيع الأرباح فقط	في كل الحالات ولو تحققت خسارة
3	أجل الاستحقاق	ليس له أجل استحقاق	ليس له أجل استحقاق	له أجل استحقاق
4	الاسترداد من قبل المصرف	لا يسترد	يمكن أن يسترد	يمكن أن يسترد
5	المشاركة في التصويت	يشارك	لا يشارك	لا يشارك
6	عند تصفية البنك	آخر من يسترجع ماله إن بقي شيء	يحصل على حقه قبل صاحب السهم العادي	يحصل على حقه قبل السهم العادي

المصدر: الطيب لحليح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005، ص4.

ولا يعتبر من ضمن رأس المال من وجهة نظر توصيات بال سوى رأس المال المدفوع بالكامل في الأسهم العادية والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة.

2-1-2- الاحتياطيات المعلنة:

وهي الاحتياطيات التي تنشأ أو تزداد من خلال تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة أو أنواع أخرى مثل: (علاوة الأسهم، الترحيل خلال السنة من أرباحها الصافية إلى حساب الأرباح المحتجزة أو الاحتياطات العامة أو الاحتياطات القانونية).

ويستثنى من التعريف الأساسي لرأس المال كلا من احتياطات إعادة التقييم، والأسهم الممتازة المتراكمة.

2-2- رأس المال التكميلي:

تشمل الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات لمواجهة ديون متعثرة وكذا يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية (من الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة)، وتسمى أيضا رأس المال المساند وتشمل العناصر التالية:

2-2-1- احتياطيات إعادة تقييم الأصول :

وهي المبالغ الموجبة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها التاريخية، وتخضع إلى خصم قدره 55% من أجل مواجهة الخسائر الناتجة عن تقلبات السوق، ويشترط لاعتبار مبالغ هذه الاحتياطيات ضمن رأس المال المساند أن تسمح القواعد المحاسبية في الدولة بإعادة التقييم لإظهار هذه الأصول بقيمتها لحالية ، ولذلك فإنه في حين تسمح القواعد المحاسبية في كثير من الدول بإعادة التقييم فإن القواعد المحاسبية في الولايات المتحدة لا تسمح بإعادة التقييم ، ومن ثم فإن الولايات المتحدة لا تسمح بإدراج احتياطيات إعادة التقييم ضمن رأس المال[11].

2-2-2- المخصصات العامة :

وهي المخصصات التي تم تكوينها سابقا لمواجهة خسائر غير محددة أو معروفة لكنها محتملة، وعلى هذا فإن المخصصات المحددة لجهة معينة كمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها لا تدخل ضمن رأس المال على اعتبار أنه لا يمكن التصرف فيها بحرية عند وقوع خطر على المصرف .

2-2-3- الاحتياطيات غير المعلنة :

وهي المبالغ التي لا تظهر في ميزانية البنك المعلنة للجمهور، ولا يعني هذا أن هذه الاحتياطيات غير مصرح بها لدى السلطات الرقابية، فهي على العكس من ذلك ، مصرح بها ولكن القوانين في بعض الدول تسمح لبنوكها بعدم الإعلان عن هذه الاحتياطيات لأغراض المنافسة بحيث لا تكشف كل أوراقها إلا في الوقت المناسب، ومعنى هذا أن البنك الذي يسمح له بتكوين احتياطيات غير معلنة يعد ميزانيتين، واحدة يحتفظ بها لنفسه وأخرى يعلنها للجمهور، يكون مجموع طرفيها أقل من مجموع طرفي الميزانية الأولى التي يحتفظ بها بمقدار تلك الاحتياطيات غير المعلنة.

2-2-4- أدوات رأس المال الهجينة (دين + حق ملكية) :

هذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقرض من هؤلاء، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند[12]، ويجب أن تفي بالمتطلبات التالية:

- أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل؛

---

[11]- صندوق النقد العربي، **اتحاد المصارف العربية . أثر قرارات لجنة الرقابة التابعة لبنك التسويات الدولية في بازل حول كفاية رأس مال** المصارف وتصنيف الدول . اتحاد المصارف العربية . 1990 . ص 216

[12]-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع ذكر سابقا، ص88.

- أنها غير قابلة للاستعادة برغبة حاملها، وبدون الموافقة المسبقة للسلطات الرقابية؛
- أن تكون متاحة للإسهام في استيعاب خسائر البنك بدون اضطراره للتوقف عن العمل وهي بذلك تختلف عن الدين من الدرجة الثانية؛
- قد تتضمن أدوات رأس المال الالتزام بدفع الفائدة إلا أنها يجب أن تسمح بتأجيل أعباء خدمة الدين في الحالات التي لا تسمح ربحية البنك الوفاء بمثل هذه الالتزامات؛

2-2-5- الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية :

وهي الديون التي لا تتحمل الخسائر إلا عند تصفية البنك، ولكونها طويلة الأجل فلا يجب أن يقل أجل استحقاقها عن خمس سنوات، كما يجب أن تكون غير مضمونة برهن أو قيد على الموجودات . وأبرز مثال لها الأسهم الممتازة ذات الأجل المحدد القابلة للاستعادة، وألا تتعدى قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي[13].وتشترط توصيات لجنة بال أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي .

ويجب كذلك احترام الشروط الأساسية الآتية في رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي؛
- أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛
- تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم.
- يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن يكون موافقا عليها ومعتمدا من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، ويحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

2-2-6- ديون مساعدة ذات أجل قصير لتغطية مخاطر السوق: تتكون هذه الشريحة من القروض المساندة وذلك بعد موافقة السلطة الرقابية على أن تتوفر في هذه القروض الشروط التالية:

- أن تكون القروض غير مضمونة ومدفوعة بالكامل؛

[13] نعيم سابا خوري، **اتفاقية بال حول كفاية رأس مال البنوك** . بحث مقدم لملتقى الاجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل . اتحاد المصارف العربية 1993 ص 98 .

- تاريخ الاستحقاق عند اصدارها لا يقل عن سنتين؛
- لا تسدد إلا بموافقة السلطات الرقابية خوفا من انخفاض رأس المال وتدني نسبة الملاءة عن الحد الأدنى؛
- يجب أن لا تزيد الديون عن 250% من رأس المال الأساسي.

3- التعديلات التي ادخلت على اتفاقية بازل الأولى في احتساب كفاية رأس المال:

بعد وضع هذه النسبة رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في يناير من سنة 1996م، وفي صورتها النهائية بعد أن طرحتها كاقتراح للنقاش في أفريل 1995م، وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988م، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م.

وتتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) وأسعار السلع.

من خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك والتي يضعها لمواجهة مخاطره السوقية، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الإجمالي عند 8% كما ورد في اتفاقية بازل الأولى إلا أنها عدّلت من مكوّنات النسبة كما يلي :

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوَّن من: **الشريحة الأولى** (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + **الشريحة الثانية** (رأس المال المساند أو التكميلي). وهذا كما هو محدد في اتفاقية 1988م + **الشريحة الثالثة** (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الشريحة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا يتجاوز 250 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدَرة للمخاطرة (**Value at Risk (VAR**) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال(شريحة 1+شريحة 2+شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي باستخدام النماذج الداخلية، أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة[14].

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

الجدول رقم (2-6):أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر %	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزيَة والبنوك المركزية والمطلوبات(*) بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10 إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلِّية (حسبما يتقرَّر وطنيا)
20 %	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظّمة OECD+ النقدية رهن التحصيل.
50 %	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
100 %	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجاريَّة + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظَّمة **OECD** ويتبقَّى على استحقاقها

18- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع ذكر سابقا**، ص301.

(*)- المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

	ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصاديَّة + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : تم إعداده بتصرف عن بعض مراجع البحث.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي :

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول رقم (2-7): أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض).
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريدات).
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتمُّ بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

المصدر : تم إعداده بتصرف عن بعض مراجع البحث .

إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية[15]:

- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية.
- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التوصيات اللازمة مبكرا، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال....
- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

ح- مكونات رأس المال حسب بازل الثالثة: أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية عن اصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين

[15]- عثمان بن موسى الشيخ – **السلامة المصرفية** – دار النشر والطباعة – السودان – 2007 - ص: 103-

في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية بازل الثالثة البنوك بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن. وتهدف الاصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل الثالثة إلى زيادة متطلبات رأس المال إلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي.

د - أسس تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS [16]:

يتم تصنيف المصارف وفق معيار **camels** إلى خمسة أصناف كما يلي:

1- - المصرف الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- أداء قوي للأرباح؛
- النمو الجيد للأصول؛
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛
- معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب)؛
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

2 - **المصرف الذي يصنف رأسماله (2):** لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصور جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن اخفاق الادارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

3 - **المصرف الذي يصنف رأسماله(3):** يتوافق مع ملاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة أو المساهمين واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين ملاءة رأس المال، ومن الأسباب للتصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وهي في

[16]- أحمد نور الدين الفرا، **مرجع ذكر سابقا**، ص48.

حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

4- **المصرف الذي يصنف رأسماله (4):** يشهد مشاكل حادة بسبب عدم ملاءة رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية، أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته، وبناء على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود ملاءة في رأس المال، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الاختلافات فإنه يتوقع الاعسار الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

5- **المصرف التي يصنف رأسماله (5):** يعتبر في حالة اعسار بحيث يتطلب إشراف رقابي قوي لملاقاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

أما بالنسبة للدراسة التي أجرتها مؤسسة **EXAMINER ORIENTATION** الأمريكية والتي تقسم رأس المال كالآتي [17]:

- **رأس المال الجيد**: تكون نسبة رأس المال جيدة إذا كان اجمالي رأس المال الأساسي والمساند المبني على المخاطرة 10% فأكثر ونسبة رأس المال الأساسي للأصول المرجحة بالمخاطر 5% فأكثر.
- **رأس المال الملائم**: تكون نسبة رأس المال ملائمة إذا كان إجمالي رأس المال المبني على المخاطرة 8% فأكثر ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطرة 4% فأكثر ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأكثر.
- **رأس المال الضعيف:** تكون نسبة رأس المال ضعيفة إذا كان اجمالي رأس المال المبني على المخاطرة أقل من 8 % ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطرة أقل من 4% ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي 4% فأقل.

[17]- علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، الجامعة الإسلامية، غزة 2005، ص 32.

- **رأس المال الضعيف جدا:** يكون رأس المال ضعيفا جدا إذا كان اجمالي رأس المال المبني على المخاطرة أقل من 6% ونسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أقل من 3% ونسبة الرفع المالي في رأس المال الأساسي أقل من 3%.
- **رأس المال الضعيف بشكل حرج:** يكون رأس المال ضعيف بشكل حرج إذا كانت نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول تساوي أو أقل من 2%.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8):تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة EXAMINER ORIENTATION

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	*5% فأكثر*	*4% فأكثر*	*أقل من 4%*	*أقل من 3%*
رأس المال الأساسي /الأصول المرجحة بالمخاطر	*5% فأكثر*	*4% فأكثر*	*أقل من 4%*	*أقل من 3%*
إجمالي رأس المال /الأصول المرجحة بالمخاطر	*10% فأكثر*	*8% فأكثر*	*أقل من 8%*	*أقل من 6%*

المصدر: - علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، الجامعة الإسلامية، غزة 2005، ص 32.

المطلب الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمؤشرات جودة الأصول

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات[18].

أ- تصنيف جودة الأصول:

22- عبد العزيز محمود، **دور البنوك المصرية في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري**، ورقة عمل في لقاء العمل السنوي الرابع مقدمة للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للحزب الوطني الديمقراطي 29-30 يناير، مصر 1995، ص12.

يتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى المعايير التالية[19] :

- الاستراتيجية المتبعة؛
- حجم العمليات المحققة من طرف المؤسسة المالية؛
- انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها؛
- نوعية محفظة القروض والاستثمارات؛
- نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلي؛
- سمعة البنك؛
- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي قامت موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان ؛
- مستوى مخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة؛
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار في الأوراق المالية، الأصول الثابتة والكمبيالات... الخ).

ويتم تصنيف جودة الأصول بتحليل النسب التالية:

1- **نسبة التصنيف المرجح**: تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني:

- حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة؛
- ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها؛
- أداء إدارة جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك حيث تكون جودة الأصول قوية إذا كانت هذه النسبة أقل من 5% و 15 % وتكون جيدة بعض الشيء إذا كانت هذه النسبة تتراوح بين 15% و35% وتكون جودة الأصول حدية إذا تراوحت النسبة بين 35% و60% وتكون غير مرضية إذا كانت النسبة أكثر من 60%.

TCR: نسبة اجمالي التصنيف

[19] - بورقيبة شوقي ، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية**، تفرع علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون نشر التاريخ، ص 8-9.

WCR: نسبة التصنيف المرجح

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$$

2- **نسبة اجمالي التصنيف:** تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، ونسبة اجمالي التصنيف كلما قلت كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

- حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل؛
- ملاءة رأس المال قوية؛
- مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر؛
- سياسة منح الائتمان رشيدة؛

$$\text{نسبة اجمالي التصنيف TCR} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$$

1-5- **القروض المتعثرة**: هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار تحليل النسب التالية:

- **نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى اجمالي رأس المال**: تقيس هذه النسبة ما تمثله الأصول الثابتة والاستثمارات بالنسبة لرأس المال، حيث كلما قلت هذه النسبة كان أفضل للبنك حتى لا يخرج عن نشاطه العادي وهو منح القروض.
- **نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض**: تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، حيث كلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل للبنك.

والجدول الموالي يوضح تصنيفات جودة الأصول حسب نسبة التصنيف المرجح ونسبة إجمالي التصنيف:

الجدول رقم(2-9):تصنيفات جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجح	نسبة التصنيف الإجمالي
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5%- 15%	20%-50%

3	جيدة بعض الشيء	من 15% - 35%	من 50%-80%
4	حدية	من 35% - 60%	80%-100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100%فأكثر

المصدر: علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي **CAMELS** لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة 2005، ص34.

ب- أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS:

1. **التصنيف الأول:** البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله(1) يتصف بالمؤشرات التالية[20]:
   - حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال أقل من 2% أو 3%.
   - وجود اتجاه ايجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التيتم تسديدها.
   - الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حد أدنى من المخاطرة.
   - الضبط الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
   - احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافي واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
   - الأصول المصرفية الأخرى التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.
2. **التصنيف الثاني:** البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2) يتصف بالمؤشرات التالية:

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط الضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطار تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

3. **التصنيف الثالث:** البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف

[20]- أحمد نور الدين الفرا، **مرجع ذكر سابقا**، ص76

وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:

- ❖ استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأي المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- ❖ من الائتمانات المصنفة الرديئة تتجاوز بشكل كبير للمخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
- ❖ تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف،

4. **التصنيف الرابع: البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4)** يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة الأصول.
5. **التصنيف الخامس: البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5)** يظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

المطلب الثالث: تقييم البنوك وفقا لمعيار الإدارة

تتعلق الإدارة الجيدة بالكفاء التقنية والقيادة والمقدرة الإدارية ومدى التقيد بالقوانين، المقدرة على التخطيط واستخدام الأنظمة المتطورة كالنظام المصرفي ونظام المقاصة الالكترونية وغيرها[21].

أ- مؤشرات الأساسية لتصنيف الإدارة:

تعتمد جودة الأداء للبنك أو المؤسسات المالية عموما على كفاءة الإدارة على اعتبار أن ضعفها يؤثر على المؤشرات المالية الأخرى الخاصة بالسلامة المصرفية كنسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول والأرباح والموقف السيولي، اثبت التطبيق العملي أن قياس الإدارة يتم في إطار الرقابة الميدانية وذلك لأن التأكد من فعالية الإدارة والنظام الإداري لا يتم إثباته إلا على أرض الواقع، وفي المقابل وضعت مؤشرات لقياس درجة فعالية النظام الإداري (ميدانيا) من عدمها من خلال ما يلي:

1- الحوكمة:

الحوكمة هي عبارة عن الاجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابتها التي تقوم بها الإدارة[22].

[21] - صادق راشد الشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد90، 2011، ص 363.

حيث يتم تقييم عمل مجلس الادارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

2- الموارد البشرية:

ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

3- عملية المراقبة والتدقيق:

حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

4- نظام المعلومات:

والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

5- التخطيط الاستراتيجي:

والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهج متكامل للتوقعات المالية القصيرة والطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قدتم تحيينه[23]

ب- أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي camels:

يتم تصنيف عنصر الإدارة وفقا لما يلي:

1- البنك الذي يتم تصنيف إدارته (1) فهذا يتطلب توفر العناصر التالية:

- أداء قوي للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- ممارسات قوية في مجال إدارة المخاطر تتناسب مع حجم المصرف والأزمات والمخاطر التي يتعرض لها.
- كل المخاطر ذات الأهمية والمؤثرة معرفة ويتم قياسها ويتم التحكم فيها.
- مجلس الإدارة التنفيذية يظهروا مقدرتهم وسرعتهم في معالجة الأمور الطارئة والمشاكل الكامنة والمخاطر.
- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات.
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.

---

[22] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص9.

27- شوقي بورقيبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 82-83.

- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.
- دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.
- مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر.

2- **البنك الذي يتم تصنيف إدارته (2)** تتوفر فيه العناصر التالية:

- أداء مرض للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- ممارسات مرضية في مجال إدارة المخاطر تتناسب مع حجم المصرف والأزمات والمخاطر التي يتعرض لها.
- قد تبرز أوجه ضعف قليلة لكنها ليست ذات أهمية بالنسبة لسلامة وأمن المصرف.
- بصورة عامة المخاطر الرئيسية والمشاكل معروفة يتم قياسها والتحكم فيها.

3- **البنك الذي يتم تصنيف إدارته (3)** فهذا يشير إلى ما يلي:

- أداء مجلس الإدارة التنفيذية يحتاج إلى مزيد من التحسن.
- مقدرات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قد تكون دون المستوى أو غير مناسبة لنوعية وحجم موقف المصرف.
- ممارسات إدارة المخاطر أقل من الحد المرضي الذي يتناسب مع طبيعة أنشطة المصرف.
- المشاكل والمخاطر الهامة قد تكون غير معروفة بصورة واضحة وكافية غير قابلة للقياس والتحكم فيها.

4- **البنك الذي يتم تصنيف إدارته (4) فهذا يدل على:**

- عجز وتراجع في أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ممارسات إدارة المخاطر غير كافية ولا تأخذ في الاعتبار طبيعة أنشطة المصرف.
- حجم المشاكل والتعرض للمخاطر مفرط فيه.
- عدم تحديد المشاكل والمخاطر الكبرى بشكل مناسب مما قد يستلزم عملا فوريا من جانب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يدعم السلامة المالية للمصرف.
- قد يكون من الممكن تعزيز أو استبدال مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

5- **البنك الذي يتم تصنيف إدارته (5)** فهذا يشير إلى:

- ضعف أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ضعف شديد في ممارسات إدارة المخاطر.

- ❖ عدم مقدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تصحيح المشاكل وتطبيق نظام مناسب لإدارة المخاطر.
- ❖ عدم كفاية تعريف وتحديد وقياس المخاطر.
- ❖ الشعور بأن استبدال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو تعزيزها أو تعزيزهما أصبح أمرا ضروريا.

المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق

حسب نظام التقييم المصرفي **CAMELS** يتم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معايير الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق بالإضافة إلى المعايير التي تم تناولها في المبحث الثاني، وهذا ما سيتم تفصيله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار الربحية

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة بداية لتقييم الأرباح.

أ- مفهوم ربحية البنك :

هناك عدة تعاريف للربحية منها:

- **التعريف الأول:** "الربحية هي زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم"[24].
- **التعريف الثاني:** "الربحية هي ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين"[25].

ومنه يمكن تعريف الربحية على أنها الفرق بين الإيرادات الاجمالية والنفقات الكلية، وتتكون الايرادات الاجمالية نتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار التي يقوم بها البنك، أما نفقات البنك فتتمثل في نفقات ادارته والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه.

ب- **قياس ربحية البنك:** تقيس الأرباح فعالية وجهود التسيير، وبالتالي يمكن القول أنه كلما زادت الأرباح دل ذلك على نجاح الإدارة في تحقيق البنك لأرباح تزيد من ثقة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الودائع، وتوجد نسب كثيرة تقيس الربحية في البنك منها:

[24]- اسماعيل محمد هاشم، **"مذكرات في البنوك والنقود"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص 67.
[25]- زينب حسين عوض الله، **"اقتصاديات النقود والأموال"**، دار الجامعية مصر،1994، ص132-133.

1- **العائد على الأصول**: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول استخداما أمثل وفي تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{اجمالي الأصول}} = \text{ROA} = \frac{NET\ INCOME}{TOTAL\ ASSETS}$$

2- معدل العائد على حقوق الملكية: يعد معدل العائد على حقوق الملكية مؤشرا لتقييم مقدرة المصرف على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر فيه من جانب أصحابه.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{ROE} = \frac{NET\ INCOME}{AVERAGE\ TOTAL\ EQUITY}$$

وهذا المؤشر يقيس معدل العائد على المساهمين، أي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف. بمعنى آخر مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في المصرف[26].

3- **معدل العائد على متوسط الأصول:** تقيس نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA) مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، كما تعتبر هذه النسبة أساسا لتقييم المصرف وفقا لمكونات نظام **(CAMELS)**.

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{معدل اجمالي الأصول}} = \text{ROAA} = \frac{NET\ INCOME}{AVERAGE\ TOTAL\ ASSETS}$$

ج- أسس تصنيف ربحية البنك وفقا لنظام التقييم المصرفي CAMELS:

يتم تصنيف ربحية البنك إلى خمسة أصناف كمايلي:

1- المصرف الذي تصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

[26]- عماد صالح سلام، **البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، 2004،ص 163.

2- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2)** يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.

3- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3)** يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

4- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4)** يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافٍ للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية و المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية. حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية.

5- المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (5) يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك.

المطلب الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية وفقا لمعيار السيولة

أ- مفهوم السيولة

السيولة في البنك يمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية. ويقصد بها أيضا الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأموال المصرفية المتعارف عليها، وبالتالي فإن وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن قدرة المصرف على الإقراض، وحينئذ يستمر هذا الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو لدى البن ك

المركزي، وهذا يعني أن السيولة تتحقق للجهاز المصرفي إذا كانت لديه القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات في جميع الأوقات[27].

فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد، وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية، وتتمثل **سيولة المصرف** في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يختارها العملاء. معنى ذلك أن لا تقل القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه، وإنما يجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار. وبعبارة أخرى، فإن من أولى واجبات المصرف وضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادرا أو مستعدا على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي

ويظهر من أعلاه عدم وجود اختلاف بين تعريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الهدف من السيولة، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيول نقدية بسهولة وبكلف معقولة للإيفاء بالتزامات المصارف في المديونية أو الاستثمار أو غيرها من الأمور المناط بها[28].

ب- أهمية السيولة في البنوك:

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهم، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتتميز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف الشيك المسحوب عليها أو تؤجل دفع وديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بتسديد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك في تحديد حجم السيولة المثلى[29].

ت- مؤشرات السيولة المصرفية:

تستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس السيولة وهي:

1- نسبة الرصيد النقدي:

تعبر هذه النسبة عن مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية، ويقصد بالودائع ومما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية).

---

[27]- أحمد سفر، **المصارف والأسواق المالية التقليدية والاسلامية في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2006، ص 161.

27-بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة**، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد الرابع والعشرون، جامعة كربلاء، بدون سنة ص6- 7.

[29]- جمال الدين عطية، **البنوك الاسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق**، كتاب الأمة رقم 133، قطر، 1986، ص 99.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي+النقد في الصندوق+أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100$$

تبين المعادلة أنه كلما زادت نسب الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد الاحتياطي القانوني علما أن هذه النسبة عرضه للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات، تدعم هذه النسبة موقف البنك المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير المعتادة للمودعين بشكل خاص، وكما يمكن الاشارة إلى أن في بعض الأنظمة البنكية تعتبر النقدية الموجودة في خزينة البنك من الاحتياطي القانوني، وبعبارة أخرى أنه ليس لزاما على البنوك التجارية في ظل هذه الأنظمة أن تودع قيمة الاحتياطي القانوني كلها لدى البنك المركزي بل يمكن الإبقاء على جزء منها في خزينتها[30] ، وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة.

3- نسبة السيولة القانونية:

هذه النسبة تعتبر مقياسا آخر لمدى قدرة أو كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية الجارية، وتعد هذه النسبة من أهم النسب الخاصة بالسيولة المتعلقة بعملية تقييم الأداء، وتحسب هذه النسبة كما يلي:[31]

نسبة السيولة القانونية = أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية / مجموع الودائع لدى البنك.

ويتمثل بسط المعادلة أي أرصدة نقدية وأصول شبه نقدية في:

- أرصدة نقدية، أرصدة لدى البنك المركزي، مستحق لدى البنوك؛
- شيكات وحوالات وأوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل؛
- أوراق حكومية، أذونات على خزانة الدولة، أوراق تجارية عادية مخصومة (ثلاثة أشهر)، ذهب؛

ويخصم منها القروض المقدمة للبنك بضمان الأصول السابقة، فنحصل على صافي قيمة الأصول النقدية وشبه النقدية.

[30]- منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، مكتبة جامعة جدار للدراسات العليا، 2000، ص 411.
[31]- منير ابراهيم الهندي، **مرجع ذكر سابقا**، ص 412.

أما مقام المعادلة فيتمثل في:

- شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع؛
- مستحق للبنوك الأخرى، القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة.

أما فيما يخص استعمال هذه النسبة في عملية تقييم الأداء يجب مقارنتها مع النسبة التي يحددها البنك المركزي.

بالإضافة إلى النسب الثلاثة السابقة هناك نسب أخرى يمكن استخدامها في الحكم على كفاءة ادارة السيولة طبقا لأهداف وسياسات البنك، والتي يمكن ذكرها فيما يلي[32]:

- **نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول:** والتي تحسب كما يلي:

النقدية + المستحق على البنوك / إجمالي الأصول

ومن خلال هذه النسبة يستطيع البنك معرفة نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي أصوله، حيث تحدد هذه النسبة سابق، فإذا انقصت هذه النسبة عن معدلاتها النمطية فتؤدي بالبنك إلى مواجهة عدد من المخاطر، والعكس عند زيادة هذه النسبة، تؤدي إلى تقليل من العائد النهائي للبنك.

- **نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع:** وتحسب هذه النسبة كالآتي:

إجمالي الودائع الجارية / مجموع الودائع.

وهذه النسبة تفيد البنك في تحديد احتياطاته، من النقدية السائدة بالنظر إلى حجم الودائع الجارية، باعتبارها كثيرة التقلب والسحب، وزيادة هذه النسبة تعني الحاجة إلى أرصدة سائلة والعكس صحيح.

- **نسبة التوظيف:**

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قرض وسلف، حيث أن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته على تلبية طلبات سحوبات المودعين وتحسب وفقا للمعادلة الآتية:

$$\textbf{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و التسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويلاحظ من خلال نسب السيولة أعلاه أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعا بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسب التوظيف[33].

ج- أسس تصنيف البنوك وفقا لمعيار السيولة

[36]- صلاح الين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص263.

[33]- بلال نوري سعيد الكروي، **مرجع ذكر سابقا**، ص8.

1- **المصرف الذي تيم تصنيف سيولته (1)** يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:-

- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة على الطلبات غير المتوقعة.
- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.
- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

2- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (2)** له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال: قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة و/أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية. (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف.....إلخ).

3- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (3)** تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة. ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً على تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

4- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (4)** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

5- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5)** يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المطلب الثالث: تقييم البنوك وفقا لحساسية مخاطر السوق

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام **CAMELS** وإنا يتوقف على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى عناصر من المدققين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها بالاعتبار عند اجراء التقييم أهمها:

1- مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملات وأسعار الأسهم؛
2- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك من جراء المتاجرة بالأوراق المالية ومدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر؛
3- وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية يوفر تطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية؛
4- وجود إجراءات تسمح بالتقييم الدوري لإدارة المخاطر؛
5- وجود نظام معلومات يتضمن انسيابية تدفق المعلومات بتقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق؛
6- مدى ملاءة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق؛
7- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفي بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
8- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية؛
9- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقييم منتجات وخدمات مصرفية جديدة؛
10- وجود جهاز رقابة يتمتع باستقلالية تامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

أ- أنواع مخاطر السوق:

ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى ما يلي:

1- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة:

وهي المخاطر المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية من التزامات عرضية وارتباطات يدخل فيها البنك بغرض الاتجار ولا يشمل ذلك تلك المتعلقة بغرض الاستثمار طويل الأجل، وهي تلك المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار هذه العناصر نتيجة لتحركات وتغيرات أسعار الفائدة بوجه عام.

ويتم قياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق تحليل الفجوة وهي أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية وتركز هذه الأداة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة، وفي هذه الطريقة يتم إعداد جدول توزع فيه الأصول والخصوم وكذلك الأرصدة خارج الميزانية ذات الحساسية لتغير أسعار الفائدة وفق آجالها إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار متغيرة، وتبعا لذلك تستخرج مؤشرات لحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للأصول والخصوم نحو سعر الفائدة[34].

وتركز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة، وبعد اختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق آجالها إن كانت على أساس سعر فائدة ثابت، وفق أقرب فترات زمنية يتم من خلالها إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم إن كانت على أساس سعر فائدة متغير ويطلق على الأصول أو الخصوم التي يعاد تقييمها بالأصول أو الخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة وتساوي قيمة الفجوة الفارق بين تلك الأصول أو الخصوم كما هو مبين:

GAP = RSAs – RSLs

حيث:

RSAs: تمثل الأصول ذات الحساسية اتجاه مخاطر سعر الفائدة.

RSLs: تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه مخاطر سعر الفائدة.

- إذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة فهذا يعني بأن هذا البنك لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة.
- إذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيجعله يخسر.
- إذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

2- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

تتعلق هذه المخاطر بكافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة و آجلة) ومراكز المعادن النفيسة من ذهب وبلاتين.

3- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم:

38- طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة الإسلامية**' ورقة مناسبات رقم (5)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003، ص48.

وهي المخاطر التي ترتبط بالتعامل في عقود المشتقات المالية، ويتم احتساب رأس المال الأدنى لتغطيتها وفقا لطرق إحصائية قياسية أو وفقا لأساليب متطورة لقياس وإدارة هذه المخاطر.

ب- أسس تصنيف الحساسية إلى مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي camels[35]

I) البنوك التي تصنف حساسيتها لمخاطر السوق (1) تتصف بالمؤشرات التالية:

- درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبير.
- صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.
- مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تظهر.
- مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

II) البنوك التي تصنف حساسيتها لمخاطر السوق (2) : لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف رقم (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

III) البنوك التي تصنف حساسيتها لمخاطر السوق (3): فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفض وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

IV) البنوك التي تصنف حساسيتها لمخاطر السوق (4): تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى اجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي الأرباح للبنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.

V) البنوك التي تصنف حساسيتها لمخاطر السوق (5): يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي الأرباح للبنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وفي الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار البنك.

[35]- أحمد نور الدين الفرا، **مرجع ذكر سابقا**، ص 105.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر معيار **CAMELS** من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء البنك في ست مناطق رئيسة (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق).

يتم تصنيف أداء البنك حسب معيار **CAMELS** إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر.